المجتمع المدني في النظرية السوسيولوجية

الباحثة/ سوزي صبحي سند سعد

لدرجة الماجستير بقسم الاجتماع كلية الآداب – جامعة المنوفية

إشــراف

أ.د/ماهر عبد العال الضبع

أستاذ ورئيس علم الإجتماع الأسبق

كلية الآداب– جامعة المنوفية

د/جمال محمد حماد

أستاذ علم الإجتماع المساعد

كلية الآداب– جامعة المنوفية

- تمهيد
- مراحل تطور الاهتمام بالمجتمع المدني في النظرية السوسيولوجية:
- المداخل النظرية الحديثة لدراسة المجتمع المدني
- الخلاصة

تمهيد

يُرجع بعض الباحثين ظهور مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة اليونانية القديمة، فيرسم أفلاطون(427- 347 ق.م) في كتابة" الجمهورية " صورة للمجتمع المدني العادل أو الدولة المثالية والذي يزيدها رصانة ويمنحها القوة حكم العقل والذي تشكل بغرض إشباع حاجات البشر التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم [1]

في حين أشار **أرسطو Aristotle (384- 322 ق.م)** في كتابة" السياسة" على ان المجتمع المدني هو مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي أنّ أرسطو لم يميّز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة عند أرسطو والفلسفة اليونانية عموماً يقصد بها مجتمع مدني نمى نمواً طبيعياً من الأسرة إلى القرية إلى دولة المدينة ، ودعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلاّ أنّ المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال، الأجانب والنساء.[2]

بينما نجد القديس **أوغسطين Augustine of Hippo (354-430م)** في كتابة " مدينة الله" يرى أن كل سلطة مصدرها الله ويرجع استقرار النظام الاجتماعي لإرادة الله، فمملكة الأرض خاضعة دوماً لمملكة السماء، غير أن الرومان استعملوا هذا المصطلح، للتمييز ما بين العرق الروماني الخالص و البرابرة والمتوحشين.

حاول **القديس توما الأكويني Thomas Aquinas (1225 -1274م)**خلق وفاق بين المسيحية وأرسطو، فأخذ من أرسطو النظام العقلاني لكن ردة إلي الله ، فالله هو مؤسس النظام العقلاني في الكون كله.

بينما نظر **مارسيل دوبادوا Marseille de Badoo** إلى المدينة أو الدولة كمجتمع كامل قادر على أن يوفر لنفسة كل ما يحتاج لكي يحيا حياه طيبة، والعقل هو

---

[1] فريال حسن خليفة، 2005، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مكتبة المدبولي، القاهرة
[2] صبري محمد خليل، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر السياسي الإسلامي، موقع الدكتور صبري محمد خليل، ص 3-4 متاح على https://drsabrikhalil.wordpress.com

الأساس للحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، كما أكد على ضرورة قيام حكومة مدنية لإقرار الأمن والسلام، بينما الدنيا ما هو إلا وسيلة للنجاة من عذاب الآخرة، في حين فصل بين العقل والدين وأشار إلى أن رجال الدين هم جزء من المجتمع المدني.

أرسى **مارتن لوثر Martin Luther (1438- 1546م)** مبدأ الفحص العقلي الحر للكتاب المقدس، وضع نهاية للرؤية الأحادية في الدين، أكد على أن العلمانية نظام اجتماعي يحتكم للقانون المدني، رفع السقف الديني عن المجتمع المدني والسلطة السياسية.[3]

ثمة إجماع بين الكثيرين حول ان ظهور المجتمع المدني ارتبط بتطور الفكر السياسي الغربي الحديث منذ عصر النهضة، والذّي تميز بظهور مجموعة من المفكرين نادوا بمجموعة من المبادئ تدعو إلى التحرر من سلطة الكنيسة فلسفة الحاكم المطلقة (نظرية الحق الإلهي للملوك)، والتّي كانت وراء إفراز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وسيادة الشعب كما يعرفها العالم اليوم، فقد طمحوا إلى تأسيس مجتمع مدني جديد أساسه الحرية، المساواة، الاستقلال، كما يختلف في تكوينة عن المجتمع الإقطاعي(الذي يمثل الحالة الطبيعية) [4]

كما ارتبط هذا المفهوم بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما يعد أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته للأمن والأمان.

مراحل تطور الاهتمام بالمجتمع المدني في النظرية السوسيولوجية:

أولاً: (الفكر الكلاسيكي)، فيه كان انهيار النظام الإقطاعي وميلاد الرأسمالية، وتمثلت الإشكالية الكبرى في ذلك الحين "بناء مجتمع مدني يعيد بناء السياسة على أسس غير دينية وغير أرستقراطية"، يكون ارتباطها الأول بالمجتمع ذاته بعيداً عن كل ما هو ديني أو مرتبط بإرث عائلي، لكن غلب على هذه الحقبة طابع المساواة بين "المجتمع المدني، والمجتمع

[3] فريال حسن خليفة، مرجع سابق ص12
[4] فريال حسن خليفة، مرجع سابق ص14

السياسي" ، بذلك استطاع المجتمع المدني أن يمهد الطريق لقيام الحضارة بسبب خضوع الأفراد لتجمعات محكومة بالقانون وسلطة الدولة[5].

ثانياً: (مرحلة الحداثة والتنوير)،في هذه الحقبة حدث بزوغ كبير للرأسمالية بثورتها الصناعية، حيث انتقلت السياسة من الميدان الديني البحت إلى الميدان الاجتماعي، فيها تم الربط بين المجتمع المدني والمصلحة الفردية" نشأت فيها الحضارة بفضل المصلحة الفردية"[6].

ثالثًا: (ما بعد الحداثة)؛ يرى فيها المنظرين بوجود مجالين رئيسيين يضمنان استقرار الرأسمالية، الأول "الدولة" وما تملكه من أجهزة لفرض سيطرتها على الدولة، الثاني "المجتمع المدني" بما يمثله من جمعيات، دور عبادة، نقابات، أحزاب، فلكل منهم دورة الذي يقوم به، طمعاً في السيطرة والهيمنة الطبقية

رابعاً: مرحلة ما بعد العولمة' تلك المرحلة شديدة الأهمية حيث نرى الدولة تنفتح على المجتمع المدني بهدف كسب قاعدة شعبية، وتارة أخرى نرى المجتمع المدني يسير بالتوازي مع مؤسسات الدولة، وتارة ثالثة نجد المجتمع المدني يسهم في ترسيخ مبدأ حرية الأفراد والعمل على مواجهه سلطة الدولة ومؤسساتها.

وفيما يلي عرض لبعض المداخل النظرية للمجتمع المدني.

المدرسة الماركسية: المجتمع المدني ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة.

تميز القرن التاسع عشر بأنه كان فترة تغيرات سريعة وضخمة، فقد أدت الثورات الصناعية والسياسية إلى تفكك بنية المجتمع، فأجبرت الثورات الزراعية الفلاحين على هجر الأرض، في حين وفرت لهم الثورة الصناعية فرص العمل في المدن، بينما عاش عمال الصناعة الجدد بما فيهم من أطفال ونساء في ظروف الاستغلال الحقير، على النقيض من ذلك فقد تنعمت الطبقة الوسطى من رجال الصناعة والتجارة والتمويل، كما ازدهرت الطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض ووسائل الإنتاج، وبنجاح الطبقة الوسطى الجديدة في مشاركة

(5) علي عبد الصادق،2007،مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ز ص24

(6) جون اهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، حسن ناظم، مركز الدراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 253

الطبقة الارستقراطية في القوة قد اكتسبت بعض الحقوق السياسية في إنجلترا، في عام 1848 بدأت الثورات تكتسح أوربا وكان للطبقة العاملة ومناصروها دوراً بارزاً [7]

كارل ماركسKarl Marx (1818- 1883)

رفض كارل ماركس النظر إلى المجتمع على أنه مجرد تجمع للأفراد يظهر و يتغير بطريقة عشوائية، بينما رأى التطور الاجتماعي عملية تحكمها قوانين معينة، ومهمة علم الاجتماع الكشف عنها، في حين أكد على تطور الإنسان وقدرته الكامنة والممكنة غير المحدودة من حيث إمكانية تطورها، كما أشار إلى أن تطور المجتمع هو نتاج للتفاعل المستمر بين الإنسان والطبيعة من خلال العملية الإنتاجية، حيث أكد على ان الإنسان بدأ في تمييز نفسة عن الحيوان بمجرد إنتاجه لأساليب ساعدته في الحفاظ على حياته.[8]

عرف ماركس المجتمع المدني على أنه " حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، فالدولة الرأسمالية عند ماركس ليست قوة مفروضة على المجتمع من خارجة، لكنها نتاج المجتمع نفسة عند درجة معينة من تطوره.[9]

قد عبَّر ماركس عن جوهر الدولة الليبرالية البرجوازية بوضوح، في كتابه "العائلة المقدسة"، فقد أشار إلى أن الركيزة الأساسية للدولة القديمة هي "العبودية"، بينما في الدولة الحديثة "المجتمع المدني"، بحيث تقوم أساساً على المنافسة والملكية الخاصة وحرية الفرد، وفي هذا السياق فإن مصطلح "حقوق الإنسان" ليس سوى حقوق عضو المجتمع البرجوازي ذاته، فالإنسان لا يُنظر إليه في ظل هذه الحقوق الثابتة ككائن بشري اجتماعي، بل على العكس تماما، يُنظَر إليه باعتباره فرداً منعزلاً، منشغلاً بمصلحته الخاصة، وبهذا تبدو الحياة السياسية وكأنها مجرد وسيلة غايتها المجتمع المدني.[10]

ماثل ماركس بين المجتمع المدني وعلاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، فالمجتمع المدني بحسب ماركس- هو مزيج من العلاقات التجارية

---

[7] مصطفى خلف عبد الجواد،2002، قراءات معاصرة في نظريات علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

[8] سمير نعيم أحمد،1993، النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)، ط3، دار المعارف، القاهرة، ص ص146-150

[9] غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني ص34

[10] شاهر إسماعيل الشاهر،2017، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا ص195

والصناعية لمرحلة تاريخية محددة، لكن لم يتم وضعه كصياغة نظرية، إلا في القرن الثامن عشر، عندما تخلصت الدولة من الامتياز الديني والعائلي، فالشرط الماركسي لنشوء الرأسمالية –كما يقول هو استباقها بقيام المجتمع المدني، بمفهوم مجتمع المدنية التجاري الذي يمتد بالتدريج ليحوّل ملكية الأرض والزراعة الى ملكيات تجارية أيضاً.[11]

مجد ماركس الدور المحوري لطبقة "البروليتاريا"، في المجتمع البرجوازي. فينظر الماركسيين إلى الدولة على إنها تمثل المجتمع السياسي، كما يرون فيها الهيمنة لطبقة الرأسمالية، أو لفئة طبقية برجوازية على المجتمع بأكمله نظراً لقوتها، حيث يتم التوصل إلى هذه الهيمنة عبر مؤسسات المجتمع المدني.

فمصدر الصراع لدى ماركس اقتصادي أساساً، لكنة لا يغفل ارتباط هذا البعد بالقوة الأيديولوجية، وتداخلها جميعاً في تطوير عملية التغير، و ما يرتبط بها من عمليات التنظيم والوعي.[12]

تناول ماركس المجتمع المدني من منظور التناقض في مسيرة الحداثة الرأسمالية و مشروعها التحرري. فهذا المشروع في العمق ليس إلا مشروع استلاب جديد. بل أن السياسة تجسد أعظم أشكال هذا الاستلاب. ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها الرأسمالية الدولة كمجال للعام، خلقت أيضا مجال الخاص. وبذلك قضت على الفرد بالتصدع أو الانشقاق في ذاته وهويته نفسها بين ماهيتين متنابذتين ولا يمكن التوفيق بينهما، ماهيته كمواطن، وماهيته كمنتج. فالعام (المواطنية وما تعنيه من حق المساواة) فيه يعيش حالة صدام ونزاع مستمر مع الحقيقة الإنتاجية الاجتماعية الفعلية التي تعني التفاوت والتباين الشديدين في شروط الحياة والعيش والممارسة.[13]

و ما يراه ماركس ما هو إلا تجسيد لواقع المجتمع المدني في العالم العربي، فقد تجد مؤسسات المجتمع المدني دعماً من الطبقة الرأسمالية لدعم مصالحها فقط أو كنوع من أنواع التباهي والتفاخر بهذا الدعم، فلم نرى أي منهم قد قام بدعم العمل التنموي الثقافي أو سعى

(11) عزمي بشارة، مرجع سابق ص196

(12) إبراهيم عيسى عثمان، 2008، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع،القاهرة.ص88

(13) ناصر محمود رشيد، 2008، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

لدعم مشروعات غرضها بناء الشباب من أجل مستقبل مشرق، لكن الدعم كل الدعم للعمل الخيري، فهم يكرسون للتبعية وخدمة مصالحهم فقط.

أولا: المداخل النظرية الحديثة لدراسة المجتمع المدني

أ- نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory

ظهرت نظرية الدور الاجتماعي في مطلع القرن العشرين، تعتقد هذه النظرية ان سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية، تعتمد على الدور او مجموعة الادوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في المجتمع، تتشكل منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته على أساس هذه الأدوار، التي ينطوي عليها واجبات وحقوق اجتماعية تحددها المهام المنوط به إنجازها في المجتمع.

يعد الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، كما أنه الوحدة البنائية لمؤسسات الدولة لكل فرد عدة ادوار تقع في مؤسسات مختلفة في المجتمع، قد يكون دورة في إحداها قياديي، أوسطي، أو دوار قاعدي

تحتوي هذه النظرية على مفاهيم أساسية:-

1. **تعلم الدور:-** كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دورة وهذه العملية تبدأ منذ الصغر.
2. **متطلبات الدور:-** هي المقومات اللازمة لأداء دور معين وترتبط بالمعايير الثقافية
3. **غموض الدور الاجتماعي:-** عدم وضوح توقعات الدور حول ماهيه حقوق وواجبات مركز معين
4. **توقعات الدور الاجتماعي:-** هي ما يتوقعه الآخرون من الفرد شاغل المركز الاجتماعي أن يقوم به.
5. **صراع الدور الاجتماعي:-** ان الشخص الذى يشغل المركز الاجتماعي يمارس عدد من الادوار الأخرى هذه الادوار تختلف مما قد يعوقه عن القيام بمهام مركزة الاجتماعي ولذلك يحدث الصراع الاجتماعي.[14]

يرى ماكس فيبر Maximilian Carl Emil Weber (1864 –1920) في كتابة " نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي " أن علم الاجتماع ، هو ذاك العلم الذي يفهم ويفسر

[14] ميسون ظاهر رشاد،2018، العمل التطوعي لدى طلبة كلية التربية الأساسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد56، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ص417

السلوك الاجتماعي، ويعني هنا بالسلوك الاجتماعي اي نشاط او حركة يقوم بها الفرد والتي تكون لها علاقة مباشرة بوجود الافراد الاخرين في المجتمع، ويعتمد هذا السلوك على وجود الدور الذي يشغله الفرد، استعمال الرموز السلوكية والكلامية واللغوية المتعارف عليها من قبل الافراد عند القيام بالسلوك، ووجود علاقة اجتماعية تكون حلقة الوصل بين القائم بالدور وأفراد المجتمع.[15]

اتفق تالكوت بارسونز مع ماكس فيبر في كتابة نظرية الدور في كتابه " النسق الاجتماعي"، في أرائه السابقة، وأضاف إلى أنه يمكن تحليل النسق الاجتماعي الى مجموعة مؤسسات، ويمكن تحليل المؤسسة الواحدة الى ادوار اجتماعية، و تحليل الدور الواحد في المؤسسة الى واجبات وحقوق اجتماعية .

كما أشار إلى إمكانية أن يحدث صراع بين الادوار Role Conflict حين تطلب المؤسسات من الفرد الواحد الذي يشغل فيها أدوارًا مختلفة القيام بمهام وواجبات في نفس الوقت، عندما لا يستطيع الفرد القيام بذلك يقوم الفرد بتنفيذ ما تريده منه مؤسسة واحدة كالأسرة مثلاً ويخفق في تنفيذ ما تريده منه المؤسسات الاخرى كالمدرسة او النادي او الحزب مثلاً، ذلك قد يؤدي إلى تصدع شخصية الفرد و عدم قدرته على التكيف في الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه.

إن لكل فرد دور وظيفي يحدد واجباته وحقوقه وعلاقاته الاجتماعية، كما يحدد سلوكه الفردي والجماعي الذي تحدده المعايير الاخلاقية التي يعتنقها المجتمع، فالفرد منذ بداية حياته يتدرب على الادوار الاجتماعية المنوط به القيام بها من عمليات التنشئة الاجتماعية، تلك التي تحدد مركزه الاجتماعي وتساعد غيرة من أفراد المجتمع على فهم وتنبؤ بسلوكه، وقد ينجح أو يفشل في سد حاجاته وتلبية طموحاته القريبة والبعيدة.

وقد اضاف ابرز رواد البنائية الوظيفية هربرت سبنسر أن لكل جزء من اجزاء المجتمع وظائفه التي تساعد على ديمومته وبقائه، كما تناول في كتاباته أيضاً التكامل بين

---

(15) متاح على الإنترنت على
https://www.b-sociology.com/2019/02/blog-post_80.html?fbclid=IwAR1YnAU0lTV-Bk1shiIEj1JIJ0CfzsYJcJX9xaLy1WQIk8niSVt6XVyw6ok

اجزاء المجتمع والتكامل بين وظائفه، فنرى المؤسسة الاقتصادية تكمل الدور الذي تقوم به المؤسسة الدينية والتي بدورها تكمل المؤسسة الاسرية وهكذا.....، كما اضاف بأن وظائف الكائن الاجتماعي تدخل في علاقة تكامل بعضها ببعض، كما اكد سبنسر على أنه بالرغم من وجود تفاضل بين اجزاء المجتمع فإنها تكون متكاملة اي ان كل جزء يكمل الجزء الآخر .

في حين أكد تالكوت بارسونز (1902-1979) ان نظرية الحدث التي بلور معالمها تدرس الانساق الثلاثة وهي الثقافة والشخصية والنظام الاجتماعي، التكامل الموضوعي بين الانساق الثلاثة يعني بأن الثقافة لا يمكن فهمها الا عن طريق الشخصية والنظام الاجتماعي ، وان النظام الاجتماعي لا يمكن فهمه بدون فهم ودراسة واستيعاب الثقافة والشخصية .

لذا فلكي يأخذ الفرد مكانته ودورة في المجتمع، لابد من وجود قدر من الثقافة، والشخصية والنظام الاجتماعية، وذلك لا يتسنى للفرد إلا إذا امتلك قدراً من الرأسمال الثقافي عن طريق أحد الأنظمة الاجتماعية كالمجتمع المدني والذي يحوي بدورة المنظمات الغير حكومية والغير هادفة للربح والتي من بينها الجمعيات الأهلية وأنشطتها وبرامجها الاجتماعي.

ب- مدخل السلم الامتدادي

يرى " **سيدني ويب"Sidney Webb (1859-1947)** من أصحاب المذهب التحليلي في الاقتصاد، فقد وضع لنظريته عدة مسلمات منها:-

- لكل حكومة ديمقراطية مسئوليات محددة، ينص عليها في دستور يكون ملزم لها، ومع عدم التزامها بمسئولياتها يعتبر نكوصاً منها تجاه الشعب، قصرت في حق الشعب.
- على الدولة الحفاظ على الحد الأدنى لمستوى معيشة أفرادها، من خلال هذا المستوى تتضح لنا الحدود لمجموعة الخدمات التي يجب أن تلتزم الدولة بأدائها لأفرادها، بحيث لا يكون هناك أي مواطن محروم من هذه الخدمات، ما دام شرط الانتفاع متوفراً فيه. فإن سقط أي مواطن على غير إرادته، ولأي سبب عن هذا الحد الأدنى، فإن من حقه أن يقاضي الدولة.

- كل ما تقدمه الدولة من خدمات، مرتبط تماماً بما تملكه من موارد وإمكانيات، نتاجاً لذلك سيظهر على خط الحد الأدنى لمستوى المعيشة بعض الثغرات، الناتجة من قلة موارد الدولة، وقصور إمكانياتها. ومن هنا، فعلى الشعب أن يسد هذه الثغرات عن طريق الجهود التطوعية و الجماعات، والهيئات، والمنظمات الأهلية، وبذلك تكون هناك شراكة في المسئولية الاجتماعية بين ما هو حكومي من جانب، وبين ما هو أهلي من جانب آخر.
- قد لا تستطيع الهيئات الأهلية، تعميم خدماتها لكل الناس كالأجهزة الحكومية بسبب ضعف مواردها، وقصور إمكانياتها فهي قد تقصر خدماتها على مناطق معينة، أو على فئات خاصة، إلا أن أهم ما يميز هذه الجهود الأهلية، أنها تنطلق بصورة مرنة في الابتكار والإبداع والتجديد.[16]

ج- مدخل الأعمدة المتوازية

يرى كير كمان جراي أن كثيراً من الحكومات، تتعهد أمام شعوبها، بتنفيذ برامج وخطط ضخمة، ثم لا تستطيع أن تفي بوعودها لأسباب عدة ، فالخدمات المطلوبة لتحقيق الرفاهية للمجتمع كثيرة ومكلفة كما تحتاج لجهود ضخمة، لذا فعلى الأجهزة الرسمية للدولة أن تتولى الخدمات الأساسية، ويساندها في خط متوازٍ القطاع الأهلي للقيام بخدمات أخرى لتغطية كافة الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، ولذا فهي جهود متكاملة لا تنافس بينها، حيث أن غايتهما تحقيق الصالح العام.

والجهود التطوعية التي تدعم الجهود الحكومية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط:

النمط الأول: وتقوم فيه الجهود التطوعية بدوراً ثانويا مع الجهود الرسمية. وهذا يعني أن العبء الأكبر يكون على الجهود الرسمية فهي الأساس في تحقيق التنمية الاجتماعية، كما تقوم بتحديد أهداف التنمية الاجتماعية، فيكون التخطيط مهمة من مهام الدولة والجهات الرسمية فيها، والتنفيذ فيها يبدأ بتنظيم رسمي وبتشكيلات إدارية وفنية رسمية، وللجهات

(16) عبد الله الرشود،2007، آليات تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني. دراسة ميدانية مطبقة على مديري جمعيات ومنظمات العمل الخيري بمنطقة الرياض. المؤتمر العلمي الدولي العشرون – للخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة ص3333

الشعبية أن تسهم في التنفيذ كل في إطار إمكانياته وقدراته المادية والبشرية والفنية، وتكون المتابعة مهمة رسمية، كما تشارك فيها التنظيمات الشعبية وفق أساليب تحددها الجهات الرسمية المسئولة.

النمط الثاني: في هذا النمط تكون الجهود التطوعية متفاعلة مع الجهود الرسمية في تحقيق التنمية الاجتماعية وبشكل يتناسب مع أنشطة هذه المنظمات، ويتطلب ذلك امتلاك المنظمات الشعبية والأهلية للحد الأدنى من الإمكانات الفنية والبشرية والمادية التي تمكنها من الإسهام المباشر في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية، وأن تكون التنمية الاجتماعية هدفا أساسيا لأنشطة هذه التنظيمات الشعبية، على أن يتم هذا عن طريق جهاز مشترك يقوم بتنسيق الجهود المبذولة في تنفيذ الفعاليات والأنشطة المخصصة لكل جمعية أهلية بما لا يؤدي إلى تعارض أو تضاد بين أنشطة المنظمات.

النمط الثالث: ويركز هذا النمط على دور المشاركة الشعبية والجهود التطوعية في تحقيق التنمية الاجتماعية وفية يكون دور الجهود الرسمية للدولة محدودة وبخاصة في التنظيم والتنسيق أو في التمويل والمتابعة، كما يتطلب ذلك أن تكون المنظمات الشعبية متغلغلة في صفوف ولها دور فعال كما يسهل توجيهها والإفادة من إمكانياتها كوجود القوى البشرية (المتطوعين) والإمكانيات الفنية والمادية اللازمة، كما يشترط وجود أهداف للتنمية الاجتماعية واضحة لدى المنظمات الشعبية، و أن تكون الجهود الرسمية في مستوى من الأداء يمكن الإفادة منه في جوانب التخطيط والرقابة والتنفيذ والمتابعة[17].

د- نظرية دولة الرفاة

(جون مينارد كينز - John Maynard Keynes ،وليم بفريدج - William Beveridge)

تعرف دولة الرفاهية على أنها ما يفترضه المجتمع في الدولة التي تتحمل مسؤولية رسمية وواضحة نحو تحقيق الرفاهية الأساسية لمواطنيها، وتوفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة حتى يتسنى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فرفاهية الفرد و حفظ

(17) للمزيد من الاطلاع https://archive.org/details/philanthropystat00grayrich/page/n4

النظام والأمن القومي من أولويات مسئولية الدولة، فلا يمكن تركها للتقاليد أو التنظيمات غير الرسمية والمشروعات الخاصة.

تنطلق هذه النظرية من فكره مفادها أن الدولة هي المسيطرة على مختلف ميادين الحياة، فهي من تقوم بالإنفاق على كافة الميادين "الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، مما يقف حائلاً ضد نمو عدد مؤسسات المجتمع المدني، فلا مكان لها مادامت الدولة تفي باحتياجات أفرادها.

لكن المبالغة في سياسات «دولة الرفاه» أوجدت حالاتٍ تقترب من الفساد الإداري أو «الهدر» الذي لا طائل منه، ويُحمل المجتمع عبئاً نتيجة سوء استخدام الموارد، وهذا ما حدا ببعض الدول إلى إنشاء لجان أو هيئات لمحاربة الفساد، وحث مواطنيها على «ترشيد» استخدام «نعماء دولة الرفاه»، كون الثروة الوطنية من حق الأجيال القادمة أيضاً.[18]

ذ- سمات دولة الرفاة

- هي في الغالب دولة تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على الصناعة، أي دولة رأسمالية متطورة، ذات نظام حكم ديمقراطي، يعترف بالحقوق المدنية (الأساسية)، وبالحقوق السياسية والاجتماعية لسكان الدولة. بالإضافة إلى الاعتراف بحقوق الفرد في الحصول على خدمات رفاه من الدولة كجزء لا يتجزأ من حقوقه الأساسية كأحد سكان الدولة.

ر- نماذج دولة الرفاهية

هناك ثلاثة نماذج لدولة الرفاهية وهي:

أولاً: النموذج **الليبرالي** الذي تتميز به بريطانيا، فيه تقوم الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى.

ثانيًا: النموذج التعاوني الشائع في فرنسا وألمانيا الذي يعتمد على مؤسسات تديرها وتمولها أطراف العلاقة ألإنتاجية والممثلة في النقابات العمالية ونقابات أرباب العمل، وتعتمد على الدخل الذي يحققه العامل داخل المؤسسة الإنتاجية. ولا تتدخل فيه الدولة مباشرة سوى

[18] https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/91566 /

في تأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج مثل إعانة الأُسر بحسب عدد الأولاد، وإعانة الشرائح الأكثر فقراً.

ثالثًا: النموذج الاجتماعي وهو النموذج الديمقراطي والذي تلعب فيه الدولة دوراً محورياً في تأمين المخاطر الاجتماعية، من خلال الاعتماد على الضريبة التصاعدية ومن خلال إعادة توزيع الثروة من أجل تأمين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة.[19]

ز- مدخل الاعتماد المتبادل

ترى أن النموذج الأنجح لتحقيق الرخاء للمجتمع يأتي عن طريق الشراكة والاعتماد المتبادل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، فالتكامل بينهم يجعلنا نتوقع علاقة أهم سماتها التعاون والشراكة في مواجهه المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية.[20]

خلاصة القول:

من خلال الطرح السابق نستخلص أن المجتمع المدني في البلاد النامية، ومنها البلاد العربية، ما هو إلا تعويضا عن غياب حقيقي لبعض أدوار الرعاية الاجتماعية للدولة في حالة عجزها عن أداء واجباتها حيال أفرادها، إلا أن المجتمع المدني يختلف كلياً في مجتمعاتنا العربية عن ما هو مألوف في العالم المتقدم فقد يغلب علية في عالمنا العربي طابع المصلحة الذاتية وهشاشة القوانين المنظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ونقص الخبرة للعاملين في مؤسسات الدولة المراقبة لتلك المؤسسات.

فما تم نقلة من التجربة الأوربية لفكرة المجتمع المدني، قد يختلف في تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن ما هو موجود في عالمنا العربي، من حيث نشأته وتطوره في ظل الرأسمالية والنمط_الليبرالي، ذلك الذي مكن هذه الدول من السيطرة على الأسواق العالمية في البلدان الأقل تطوراً، منها بلدان عالمنا العربي.

---

[19] سمير أمين، 1997،في مواجهة أزمة عصرنا. مؤسسة النشر العربي. بيروت.

[20] عبد اللطيف الخطيب وآخرون،1999، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة .ص24

فيقول غازي الصوراني أن مظاهر العصر الحديث في بلداننا العربية ماهي إلا شكل ظاهري استهلاكي لمجتمع تابع ، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية بصورة هجينية، تتيح للأنماط القديمة السيطرة علية في كثير من بلدانة[21].

فالمجتمع العربي إلى الأن لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية بل مازال يعيش في رحم عصر ما قبل النهضة، كما يعاني المجتمع العربي حالياُ من هيمنة الشرائح والفئات الرأسمالية العليا، حيث باتت تستحوذ على الأنظمة السياسية باختلاف أشكالها، حيث تعمل على إعاقة أي تحول ديمقراطي بهدف تكريس التبعية وخدمة الأجندات الممولة، فما حدث لمجتمعنا العربي ما هو إلا تراكم للثروات التي غالباً ما تكون غير مشروعة، في المقابل هبوط الثوابت السياسية والاجتماعية والثقافية، فنمت وازدهرت طبقة المحاسيب وأهل الثقة، حيث الثراء السريع، وغلب الفساد على مختلف نواحي الحياة، اتسعت الفجوات بين تلك الطبقات والطبقات الأخرى الشعبية الفقيرة، بينما وقفت الطبقة الوسطى حائرة، تلك الطبقة الغير منسجمة والتي يسودها مختلف أشكال الفكر الاجتماعي والسياسي، والمعتمدة على المرتبات المكتسبة من الحكومة والقطاع العام[22].

بين هذا وذاك نجد بزوغ شمس الحركات الدينية السياسية التي قد أثرت وبشكل كبير على فكر الشباب خاصة مما ساعد على رفض كل ما هو عقلاني والعودة إلى كل ما هو غيبي، والجدير بالذكر هنا أن هناك ثمة اختلاف بين نشأة المجتمع المدني الغربي حيث الديمقراطية والليبرالية، وبين الواقع المتردي لمجتمعنا المدني في عالمنا العربي.

فما هو إلا تكريس للتبعية لبلدان لها أغراض سياسية واقتصادية تخدم مصالحها، والدليل على ذلك ان مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي تعتمد في تمويلها لمشروعاتها على المنظمات والهيئات الأجنبية وقد ظهر هذا النشاط بوضوح في مرحلة ما قبل مرحة ثورات الربيع العربي تلك المنظمات هشة لا جذور لها ولا رؤية ولا أهداف.

وبالنظر إلي عدد الجمعيات الأهلية مثلاً في جمهورية مصر العربية طبقاً للبيان الإحصائي الصادر من وزارة التضامن الاجتماعي لعام 2017/2016 بلغ عدد الجمعيات

---

[21] غازي الصوراني، مرجع سابق

[22] محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة في علم الاقتصاد الاجتماعي، القاهرة، دار العين،2012م.

الأهلية 31276 منها 15681 يعمل في مجال تنمية المجتمعات المحلية، ولو نظرنا إلى محافظة المنوفية مثلاُ سنجد عدد 1885 جمعية، يعمل منهم 1094 جمعية بعد أن تم حظر 22 جمعية، وحل 438 ، ودمج 11 جمعية، بالإضافة لوجود عدد 268 متوقفة النشاط، 46 جمعية غير نشطة.

تلك الجمعيات متوقفة ضمنياً، أي أنها لا يوجد بها أنشطة ملموسة قامت بها من أجل تغيير الواقع المتردي الموجود فعلياً، بل يغلب عليها الطابع العائلي والقبلي، فما هي إلا نوع من الوجاهة الاجتماعية.